«المالية»: الدفع الإلكتروني لأي تعاملات حكومية فوق 500 جنيه من مايو

مصر تتسلم الدفعة الخامسة من قرض «النقد الدولي» بقيمة ملياري دولار

القاهرة ـ ناهد إمام

قال مصدر مسؤول بالبنك المركزي إن مصر تسلمت الدفعة الخامسة من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة ملياري دولار، مشيراً الى ان الدفعة الجديدة من قرض صندوق النقد ستستخدم في دعم الموازنة العامة للدولة وستكون لها انعكاسات إيجابية على الاحتياطي النقدي.

وقال المصدر بحسب وكالة أنباء الشرق الاوسط، إن مصر تسلمت دفعة الـ 2 مليار دولار مساء أمس الاول بعد موافقة المجلس التنفيذي للصندوق الذي أشاد بالتقدم الذي تحرزه مصر في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وكان المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قد وافق قبل يومين على منح مصر الدفعة الخامسة من قرض الصندوق البالغ إجماليه 12 مليار دولار، ليصل إجمالي ما حصلت عليه مصر من صندوق النقد الدولي منذ نوفمبر 2016 إلى 10 مليارات دولار، ويتبقى دفعة أخيرة بقيمة ملياري دولار تتسلمها مصر قبل نهاية عام 2019.

وقال وزير المالية د.محمد معيط إن موافقة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الخامسة لمصر جاءت نتيجة نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي، وشهادة ثقة في جدية الدولة المصرية في تنفيذ هذا البرنامج الوطني وهو ما أثبتته نتائج مراجعات الصندوق الأخيرة.

وقالت المدير العام لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد إنه منذ أن شرعت مصر في برنامجها للإصلاح الاقتصادي الطموح في 2016، وهي تحقق تقدما كبيرا يدلل عليه نجاحها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أصبح معدل النمو من أعلى المعدلات المسجلة في المنطقة.

وأضافت أن عجز الموازنة المصرية يسير في اتجاه هبوطي، والتضخم في طريقه لبلوغ الهدف الذي حدده البنك المركزي المصري مع نهاية 2019، كما انخفضت البطالة إلى 10٪ تقريبا، وهو أدنى معدل بلغته منذ عام 2011، وتم التوسع في إجراءات الحماية الاجتماعية.

في غضون ذلك، تستمر وزارة المالية حاليا بالتعاون مع أجهزة الدولة في إجراءات نشر ماكينات نقاط التحصيل الإلكتروني (pos) في الجهات الحكومية وتوفير البطاقات المستخدمة في هذه المنظومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي. يأتي ذلك من خلال البنية التحتية لمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية للبدء في التحصيل الإلزامي للمدفوعات المالية الحكومية إلكترونيا للمتعاملين مع الجهات الحكومية المختلفة بدءا من مايو 2019 طبقا لقرار د.محمد معيط وزير المالية والذي يتضمن أن يكون السداد بوسائل الدفع الإلكتروني للمبالغ التي تزيد على 500 جنيه مع إتاحة سداد ما دون ذلك بأي وسيلة من وسائل السداد، سواء كانت إلكترونية أو غيرها، كما يتم إتاحة السداد من خلال معظم البنوك التابعة للقطاع المصرفي.

النص الكامل للائحة على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

«إحالة تقرير التعديلات لجميع النواب قبل مناقشته بـ 7 أيام»

اللجنة العامة بالبرلمان توافق على مقترح تعديل الدستور

جانب من جلسة اللجنة العامة لمجلس النواب امس الأول

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

وافقت اللجنة العامة بمجلس النواب برئاسة رئيس المجلس د.علي عبدالعال بالأغلبية المتطلبة قانونا من أعضاء اللجنة بما يفوق ثلثي عدد أعضائها امس الاول على مشروع التقرير الخاص بالطلب المقدم من أكثر من 5 أعضاء مجلس النواب بتعديل بعض مواد الدستور.

جاء ذلك في بيان للجنة العامة عقب اجتماعها الثاني امس الاول لاستمرار نظر الطلب المقدم من أكثر من خمس أعضاء مجلس النواب بتعديل الدستور.

وأوضح البيان أن التصويت علي مشروع التقرير جاء وفقا لحكم المادة (142) من اللائحة الداخلية للمجلس، خلال اجتماع اللجنة العامة برئاسة رئيس المجلس د.علي عبدالعال ، وفقا لحكم المادتين (134، و142) من اللائحة الداخلية للمجلس.

وذكر البيان أن اللجنة العامة اجتمعت لتلاوة نص مشروع تقرير اللجنة العامة الذي أعده مكتب المجلس كلجنة فرعية لصياغة مشروع التقرير بشأن رأي اللجنة في مبدأ تعديل الدستور وفقا للطلب المقدم من أكثر من خمسة أعضاء مجلس النواب.

وأوضح البيان أن رئيس مجلس النواب افتتح الاجتماع، بالتنويه بما انتهت إليه اللجنة من مناقشات وآراء في اجتماعها السابق (أمس الأول الأحد) وأنه قد تم تضمينها في مشروع التقرير الذي أعده مكتب المجلس كلجنة فرعية منبثقة عن اللجنة العامة.

ولفت عبدالعال في بداية الاجتماع إلى أن مشروع التقرير غير نهائي وسيتم تضمينه الملاحظات التي قد يبديها الأعضاء أثناء المناقشة بعد الانتهاء من تلاوة مشروع التقرير.

وبدأ رئيس مجلس النواب بتلاوة نص مشروع التقرير، والذي تضمن خمسة أقسام رئيسية هي:

القسم الأول: المرجعية الدستورية واللائحية لطلب تعديل الدستور.

القسم الثاني: مضمون طلب التعديل.

النص الكامل للائحة على موقع الأنباء
www.alanba.com.kw

«التعليم»: اختبارات إلكترونية للمعلمين الجدد

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد نائب وزير التربية والتعليم والتعليم الفني لشؤون المعلمين د.محمد عمر التزام المديريات التعليمية بآليات تنفيذ مسابقة عقود المدرسين الجدد المؤقتة، التي سيتم الإعلان عنها اليوم، مشيرا إلى أن معايير الاختيار والشروط الواجب توافرها للمتقدمين للمسابقة سيتم الإعلان عنها على موقع الوزارة والمديريات مع التخصصات المطلوبة في كل إدارة تعليمية.

وأضاف عمر، خلال اجتماعه امس مع مديري المديريات التعليمية على مستوى الجمهورية، أنه سيتاح ملء استمارة التسجيل إلكترونيا، وتقديمها للجنة التقديم والفحص بالإدارة التعليمية، والتي بدورها تقوم بإرسالها للمديرية التعليمية لإجراء اختبارات إلكترونية للمؤهلين لذلك، ثم يتم إجراء مقابلات شخصية لاختيار الأكفاء.

وأوضح أن المعلمين الذين سيتم اختيارهم يتم تدريبهم لمدة أسبوع قبل تسلمهم العمل بالمدارس، مشددا على توحيد كل الإجراءات، وتسريع إجراءات الفحص والاختبارات والمقابلات قبل نهاية شهر فبراير الحالي لتسلم العمل في أسرع وقت.

وأشار إلى ضرورة الانتهاء من حصر المعلمين المنتدبين من إداراتهم إلى الإدارات الأخرى بمحافظاتهم، خاصة في المحافظات البعيدة والمناطق النائية، لصرف بدلات مالية، موجها بتشكيل لجان بجميع المديريات، لتنفيذ قرار ضم المدة.

ولفت إلى اهتمام الوزارة بإحداث التغيير لإصلاح المنظومة التعليمية، وتعديل اللوائح ووضع نظام ثابت لمعالجة المشكلات المترسخة بها.

وشدد على توفير المعلمين المتخصصين، وعدم ترك حصة من دون تدريس فيها حتى في أقصى وأبعد قرية على حدود مصر، لضمان التعليم الجيد لأبنائنا الطلاب.

مهلة شهر للمتخلفين عن تسلم أراضي «بيت الوطن»

القاهرة ـ ناهد إمام

أعلن م.عادل النجار، رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة، عن منح المواطنين المتخلفين عن تسلم قطع الأراضي المخصصة لهم بجميع أحياء مشروع «بيت الوطن» لأراضي المصريين العاملين بالخارج، مهلة شهر لتسلم الأراضي.

وأكد النجار ـ في بيان للوزارة امس ـ أنه في حالة عدم الالتزام بتسلم قطعة الأرض خلال المهلة المحددة، فإن ذلك يعتبر عدولا عن التخصيص، وسيتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية.

عضوة اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب والخبيرة المصرفية أكدت أننا سنلعب قريباً دور البوابة الرئيسية بين الغرب وأفريقيا

النائب بسنت لـ «الأنباء»: سنكون سابع أكبر اقتصاد في العالم عام 2030

- المليارات صرفت على «موتور» الاقتصاد بالعالم ونجحنا في بناء 14 مدينة.. وحل مشاكل العشوائيات والتكدس العمراني
- بحلول 2020 سيشعر المواطن المصري بفارق كبير في الأسعار وفي أسلوب الحياة مع عودة التوازن بين العرض والطلب
- تبكير سن المعاش لموظفي الجهاز الإداري بالدولة كحق اختياري سيخفف التكدس ويقدم خدمات أفضل

حوار ـ هالة عمران

أكدت عضوة لجنة الشؤون الاقتصادية بالبرلمان والخبيرة المصرفية د.بسنت فهمي ان مصر بما حققته من إنجازات ستكون البوابة الرئيسية بين الغرب وأفريقيا بثرواتها المتنوعة، موضحة أن المواطن سيشعر بفارق كبير في الأسعار وفي أسلوب الحياة بحلول 2020.

وشددت فهمي في لقاء خاص مع «الأنباء» على ان تعافي الاقتصاد الكلي بعد انخفاض التضخم الى 10٪، وتنفيذ الاقتصاد الجزئي مشروعات على أرض الواقع سيؤهل مصر لتكون سابع أكبر اقتصاد في العالم في 2030، مؤكدة أهمية اتجاه الدولة للتعاملات الإلكترونية والتي بدورها ستنظم العلاقات وتقضي على الفساد.

وأشارت فهمي الى ان أعضاء اللجنة الاقتصادية حصروا 4400 مكان من كنوز مصر الأثرية، مؤكدة في ذات الوقت أهمية دور الصندوق السيادي في إدارة هذه الأصول. ولفتت فهمي الى انه يوجد في مصر 11 مكانا لمسار العائلة المقدسة، وأن بابا الڤاتيكان سيقوم بافتتاح 5 منها قريبا. وثمنت فهمي دور الدولة في القضاء على العشوائيات والتكدس العمراني، مؤكدة في الوقت ذاته ان صندوق حماية الاستثمار يعد وثيقة تأمين لكل المستثمرين داخل القارة السمراء. ولفتت فهمي الى أن تبكير سن المعاش كحق اختياري لموظفي الجهاز الإداري، سيخفف التكدس ويقدم خدمات أفضل. وهذه تفاصيل اللقاء:

عضوة لجنة الشؤون الاقتصادية بالبرلمان والخبيرة المصرفية د. بسنت فهمي تتحدث إلى الزميلة هالة عمران

كيف ترين أهمية الميكنة الإلكترونية للضرائب في القضاء على الفساد؟

● الميكنة الإلكترونية للضرائب باتت ضرورة حتمية في ظل عدم القدرة على السيطرة ومنع الاحتكاك المباشر بين أصحاب المعاملات والمحاسبين، للتصالح والفصل بين المواطنين ومصلحة الضرائب، لأهمية هذا الفصل في القضاء على الفساد، بالإضافة الى ضخ هذه العوائد المادية الى موازنة الدولة دون وسيط، وبالتالي ترتفع الإيرادات، ناهيك عن دخول الاقتصاد الموازي والذي يمثل من 30 الى 40٪، وبالتالي زيادة الناتج القومي للدولة، فتقل نسب البطالة والعجز، التضخم، الدين العام للدولة، لذا الربط الإلكتروني سينظم العلاقات إلكترونيا، وكل ما تقوم به الدولة حاليا، سنرى آثاره خلال السنوات الأربع القادمة.

ما أهمية إنشاء صندوق سيادي لإدارة أصول الدولة؟

● الصندوق السيادي هو صندوق مملوك للدولة، إنشاء صندوق سيادي لإدارة أصول الدولة، يحمي هذه الأصول من السرقات، خاصة اننا لدينا فائض أصول كبير، تتمثل في القصور والمتاحف والمباني والأراضي، هذه الأصول موزعة بين مؤسسات ووزارات وشركات متعددة، أهمية إنشاء هذا الصندوق جاء بالتزامن مع الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، وترك العديد من هذه الممتلكات والأصول كالمتاحف، والمعابد اليهودية، والقصور والأزهر ومنطقة الحسين بما تحوي هذه المناطق من معالم دينية وأثرية وغيرها من الكنوز الحضارية، ولم يتم حتى الآن إدارتها بطريقة صحيحة، وتحتاج الى إدارة رشيدة يتم من خلالها استثمار هذه الأصول، لجنة الشؤون الاقتصادية بالمجلس لديها أجندة عمل في هذا السياق، لحصر هذه الأصول في مختلف الوزارات، وآليات تعظيم الاستفادة منها بما يصب في زيادة الناتج، لذا طالبنا وزارة التخطيط والمتابعة بتوضيح آليات العمل والإدارة.

ما دور اللجنة في حصر وتهيئة المزارات الدينية؟

● مسار العائلة المقدسة يمر بإسرائيل والأردن، ثم مصر، هذه الرحلة مربوطة ببعضها البعض، هذا المسار تحديدا يضم 11 مكانا في مصر، بابا الڤاتيكان اعتمد 5 أماكن منهم، لكي يقوم بافتتاحهم قريبا، الأمر الهام في مسار العائلة المقدسة في مصر تحديدا، ان تنشيط هذه الزيارة تتطلب إدارة مميزة للمجموعات القادمة باعتبار أنها أماكن مقدسة وهذه المجموعات ستعمل على جلب المزيد، لذا لابد من توفير الاحتياجات والرعاية اللازمة، فضلا عن ان تحريك هذا المسار يدخل ضمن مشاريع العوائد السريعة والمستمرة على مدار العام، وبالتالي سيوفر فرص عمل كثيرة، وكله سيصب في زيادة الدخل القومي، اللجنة تتعاون وتنسق مع وزارة السياحة وبعض رجال الأعمال أصحاب المصالح المشتركة، لدينا كنوز أثرية لا تعد ولا تحصى تقع تحت مسمى الثروات السائلة والتي يجب استغلالها والاستفادة منها، فعلى مدار 4 سنوات حصرنا 4400 فقط، ومازال أمامنا الكثير.

ذكرتي أن الاقتصاد المصري في 2030 سيكون سابع أكبر اقتصاد بالعالم؟

● مصر استعدت لهذه المرحلة من خلال خطوات مهمة اتخذتها ونفذتها خلال الفترة الماضية، منها القوانين الجديدة، بناء الطرق، والبنية التحتية، والموقع الجغرافي، بالإضافة الى الدور المصري في الحرب على الإرهاب، ومنع الهجرة غير الشرعية وحماية الحدود، واستضافة المهاجرين، مصر قامت بأدوار مهمة تجعلها مؤهلة لتكون سابع أكبر اقتصاد بالعالم.

فقط علينا تجميع ما قامت به مصر، في كل القطاعات سواء، السياحة، الصناعة، الزراعة وسنجد انها مؤشرات إيجابية ستجعل مصر سابع أكبر اقتصادات العالم بحلول 2030.

كيف ترين أهمية الدور المصري كبوابة لأفريقيا في ظل رئاستها للاتحاد الأفريقي؟

● لدينا تفاؤل بالدور الذي ستلعبه مصر خلال رئاستها للاتحاد الأفريقي والتقارب مع القارة السمراء، وهذا سيجعل مصر حلقة الوصل للمستثمر في القارة السمراء، خاصة بعد بناء محور قناة السويس، والمناطق الاقتصادية الخاصة، وستكون مصر البوابة الرئيسية بين الغرب وأفريقيا بثرواتها المتنوعة وما جعل مصر مؤهلة لهذا الدور ما حققته من إنجازات ومشاريع تنموية في الطاقة، الطرق، وبناء 14 مدينة جديدة وإنجازات متعددة وحلول في مشاكل العشوائيات، والتكدس العمراني، التعليم، والصحة، والفن، ما تبقى الآن هو العمل على منظومة السكك الحديدية بين مصر وأفريقيا وذلك لأهميتها في توفير الوقت والمال، ولدينا أسواق مفتوحة حجمها فوق المليار، الاقتصاد يقوم على النسب والأرقام، ويشمل عجز الموازنة، والاحتياطي النقدي، ومصر لديها خارطة استثمارية جيدة.

كيف ترين خطى الاقتصاد المصري؟

● عندما ينخفض التضخم من 30 الى 10٪، وينخفض عجز الموازنة والبطالة، بسبب كثرة المشروعات، وينخفض عجز الميزان التجاري، وينخفض سعر الدولار، ويصل الاحتياطي النقدي الى أعلى مستوى منذ فترة، ويتعدى الناتج القومي الـ 5,5 من عشرة، وتقوم صناعات زراعية، صناعية، طاقة، طرق، مواصلات، كلها مؤشرات إيجابية بأن الاقتصاد الكلي تعافى، وعندما نجد إشادات دولية بالسياسة النقدية الجديدة لمصر، كان آخرها من مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاجارد بأن ما وصلت إليه مصر فاق التوقعات، علينا التفاؤل.

وإذا تناولنا الاقتصاد الجزئي أو الحقيقي، سنجده نفذ مشروعات عديدة على أرض الواقع، زراعية، وصناعية، وسياحية، وبترولية، مع وجود قوانين سياسية مالية ونقدية، بالإضافة الى قوانين في الاستثمار والإفلاس، وسوق رأس المال، والتوريق، والتمويل، تحركت الأسواق، وهو الأمر الذي سينعكس على مستوى دخل الفرد، وايضا على انخفاض الأسعار، إلا إذا حدثت حروب بالعالم بسبب عدم الاتفاق على أسلوب إدارة الاقتصاد العالمي، لذلك لابد من إيجاد معادلة جديدة لإدارة الاقتصاد العالمي.

هل كل هذه الإنجازات ستؤثر على الأسعار والتي باتت هاجس المواطن العادي؟

● مصر صرفت المليارات على عمليات البناء، وكلها كانت بأيادي العمالة المصرية، بناء 14 مدينة جديدة، نحن نتحدث عن المعمار (موتور الاقتصاد)، لذا تعرض الدول الأوروبية شراء المنازل مقابل منح الجنسية، لتحريك موتور الاقتصاد، أما زيادة الأسعار فسببها زيادة الطلب وقلة العرض، سيشعر المواطن بالتحسن مع عودة التوازن بين العرض والطلب، الفترة المقبلة ستشهد هبوطا أكثر في سعر الدولار، وبالتالي ستنخفض أسعار المواد والسلع، لدينا إنتاج زراعي وصناعي مع تحريك موتور الاقتصاد، وتبني الدولة لاستراتيجية أمن غذائي بحلول 2020 سيشعر المواطن بفارق كبير في الأسعار وفي أسلوب الحياة.

صندوق حماية مخاطر الاستثمار جاء ضمن قرارات منتدى أفريقيا 2018.. ما رؤيتكم لأهميته هذا الصندوق؟

● الصندوق يسهم في إعادة الثقة للمستثمرين للدخول في أسواق أفريقيا للاستثمار فيها، وفي الوقت نفسه يحمي استثمارات دول القارة الأفريقية من مخاطر الأزمات الاقتصادية التي تواجه بعض الدول، بمعنى انه يعد وثيقة تأمين لكل المستثمرين داخل القارة، الصندوق سيكون نقطة تحول جانبة لمزيد من الاستثمار، ومحفزا على زيادة الاستثمارات المصرية في أفريقيا مع فتح آفاق، وأسواق تعود بالنفع على القطاع الذي يمثل قفزة للمستقبل، مما يترتب عليه نقلة كبيرة في معدلات التجارة البينية، وحركة الصادرات بين دول القارة، وسيقلل البطالة ويوفر فرص عمل للشباب وزيادة معدلات النمو واستغلال ثروات هذه الدول.

المقترح الخاص بتقليص عدد أيام عمل موظفي الجهاز الإداري للدولة وهل سيساهم في حل الأزمة المرورية؟

● من وجهة نظري، الحل الأمثل في هذا الصدد هو تبكير سن المعاش لموظفي الدولة كحق اختياري للموظف عند سن الـ 50 عاما مع حصوله على كل مستحقاته، هذا الأمر سيساهم الى حد كبير في حل أزمات المرور، وسيعطي فرصة للشباب للعمل، وسيخفف من عمليات التكدس داخل وزارت الدولة، مع إتاحة الفرصة لتقديم دورات تدريبية وتقديم خدمات أكبر وأشمل.